ومراميها السياسية ، على الرغم من الدوافع الانسانية التي كانت تحاول أن تختبىء خلفها .

وقد حاولت وكالة الاغاثة القفز فوق العقبة الرئيسية امام مشاريعها ، وهي عدم قبول اللاجئين لمشاريع التوطين ، باعتبار ان التوطين يعني (لا عودة) . لهذا السبب ، فان مشاريع وكالة الغوث ، وقرارات الامم المتحدة بهذا الموضوع ، كانت تلحق دائما بتعبير « على ان لا يمنع اللاجئون من حقهم في العودة الى ديارهم » . وبهذا ، كانت تحاول تلافي القضية السياسية التي كانت تشكل حجر الزاوية في الموقف المعادي الذي اتخذ تجاه مشاريع التوطين . اذ ، وعلى الرغم من الوضع الاجتماعي البالغ السوء ، وتعاون وكالة الغوث ، وقبلها لجان الامم المتحدة ، مع الدول العربية لتنفيذ مشاريع التوطين ، والاساليب الملتوية التي تم اللجوء اليها ، فان قطاع غزة كان له موقف حاسم من مشاريع التوطين ، ولعب موقفه دورا رئيسيا في اجهاضها في تلك المرحلة ، وكشف المرامي السياسية لمشاريع التوطين . فقد كان الرفض على الصعيد الرسمي الفلسطيني ، وعلى صعيد الهيئات الشعبية الفلسطينية، وعلى صعيد الافراد أيضا . فالهيئة العربية العليا رفضت كافة المشاريع التي قدمت اليها ، واعتبرتها « تنهي مشكلة اللاجئين وتصفي نهائيا قضية فلسطين » (٥٢) . وعبر اهالي غزة عن رفضهم لتلك المشاريع ، وعن ادراكهم لمراميها السياسية ، من خلال البرقيات والمذكرات والرسائل ، هيئات وافرادا ، حيث تعكس تلك المكاتبات المناخ العام السائد تجاه مشاريع التوطين .

ولم تقف المسالة عند حدود رفض مشاريع التوطين ، بل أدين تواطؤ وكالة الغوث والدول العربية ، لان « وكالة الغوث بعد ان كانت مهمتها اغاثة اللاجئين مؤقتا الى ان تحل قضيتهم ، أصبحت وكالة لتوزيعهم في البلاد العربية تحت ستار التشغيل واعانة انفسهم بأنفسهم مستغلة الشعار التخديري الساحر على أن لا يمنع اللاجئون من حقهم في العودة الى ديارهم ». أما الدول العربية ، فقد « اشتركت عمليا في تنفيذ هذه التصفية الجائرة بانشاء المشاريع التي تهدف الى اعمار بلاد جرداء ، أي التنازل عن وطن كامل لا يحتاج الى اعمار ، غني بموارده وتراثه وتاريخه . ان الصحف تتحدث عن مشاريع في طريق التنفيذ في الوقت الذي لا تسمع فيه من مسؤول واحد اي تكذيب لها ، مما أودع في نفوس اللاجئين أن قضيتهم لم تعد قضية وطن بين ايدي الساسة العرب وانما اصبحت قضية مساومة » (٥٣) .

الاتهام الموجه للدول العربية ووكالة الاغاثة كان من « اللجنة التنفيذية